23 March 2010
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الرابعة والخمسون
1-12 آذار/مارس 2010
البند 3 (أ) من جدول الأعمال
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين ومدى إسهامها في تشكيل منظور جنساني يكفل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

تطور وضع ودور الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين

موجز أعده مدير الحلقة

1 - عقدت لجنة وضع المرأة، في جلستها 18، المعقودة يوم 11 آذار/مارس 2010، حلقة نقاش تحاورية لفريق من الخبيرات عن موضوع "تطور وضع ودور الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين". وتولى السيد تاكاشي أشيكي، نائب رئيس اللجنة، إدارة الحلقة. وشارك في الحلقة

الرجاء إعادة الاستعمال

2 - واعتبر المشاركون الآليات الوطنية عناصر رئيسية في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومنذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، تزايد تنوع الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين وتعددها، على مختلف مستويات الحكومة وفروعها، وكذلك خارج الحكومة. وإلى جانب الآلية الوطنية داخل الحكومة، أنشئت لجان وكتل برلمانية. وتنشأ في عدد متزايد من البلدان هيئات استشارية وهيئات خبراء مستقلة على غرار اللجان والمجالس المعنية بالمساواة وأمناء المظالم . وأسفرت زيادة تنوع الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين أيضاً عن توسيع الولايات والأدوار والمهام ونطاق العمل. ونظراً إلى هذا التنوع المتزايد، تبرز الحاجة إلى فهم أفضل لعمل هذه الآليات والفرص لتعزيز التآزر والتفاعل والتعاون بغرض إحداث تأثير أكبر.

3 - ورأوا أن الآليات الوطنية داخل الحكومة، التي تكون في بعض الأحيان على مستوى وزارة، تضطلع عموماً بمسؤولية إعداد أو تحديث الخطط والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ورصد تنفيذها؛ وإطلاق العمل على سن تشريعات تنص على المساواة بين الجنسين؛ والعمل على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتتولى هذه الآليات تعزيز إدماج منظور المساواة بين الجنسين في جميع مجالات السياسات ودعمه ورصده؛ وبناء القدرات على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الوزارات المختصة، بما في ذلك توفير التدريب والدعم لمنسقي الشؤون الجنسانية؛ وإعداد الوسائل والموارد الأخرى لدعم استخدام استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني على جميع مستويات الحكومة. وتدعو هذه الآليات أيضاً إلى تحسين ودعم جمع البيانات المفصلة حسب نوع الجنس والمؤشرات المراعية للفوارق بين الجنسين. ويتعاون العديد من هذه الآليات في الاضطلاع بأعمالها مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، ولا سيما مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية. وتشكل

4 - وأكدوا أن الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين لا تزال تواجه معوقات وتحديات في تنفيذ ولاياتها، بما في ذلك عدم كفاية الموارد البشرية والمالية. وفي بعض الحالات، تكون الآليات الوطنية مهمَّشة داخل الهيكل الحكومي وخاضعة لتغيرات متكررة في وضعها التنظيمي. ولا تزال القدرة على التنسيق والرصد والمساءلة ضعيفة، كما يعوِّق غياب الدعم السياسي فعاليتها. ويتعيَّن على الآليات الوطنية أحياناً أن تعتمد على دعم الجهات المانحة لأداء عملها، الأمر الذي يثير القلق بشأن الاعتماد على الجهات المانحة واستدامة ما تقدمه من دعم.

5 - وأضافوا أن بوسع اللجان والكتل البرلمانية أن تؤدي أيضاً دوراً قيادياً في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولا سيما من خلال العمل من أجل سن تشريعات تنص على المساواة بين الجنسين، والإشراف على تنفيذها، وكفالة إدماج المنظور الجنساني في جميع التشريعات بصورة منهجية. وبوسع البرلمان أيضاً أن يستخدم دوره في إقرار ميزانية الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين. وقد استفيد من الجلسات البرلمانية التي تشارك فيها السلطة التنفيذية لتقييم التقدم والثغرات في التنفيذ. ويمكن البحث في إنشاء ”لجان للمراجعة الجنسانية“ لتقييم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في التشريعات المقترحة ولتحسين المساءلة عن نتائجها. وأسهم أيضا التعاون بين البرلمانيات من مختلف الأحزاب السياسية في تحقيق نتائج فضلى للناخبات. وتكتسب علاقات العمل الجيدة بين اللجان البرلمانية والآلية الوطنية داخل الحكومة أهمية أساسية للتعجيل في اتخاذ إجراءات برلمانية فعالة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعلى الرغم من أن جميع البرلمانيين مسؤولون عن تعزيز المساواة بين الجنسين، فقد تبين أن وجود عدد كبير من البرلمانيات يحقق نتائج فضلى للمرأة.

6 - ورأوا أن بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يضطلع على نحو متزايد بدور نشط في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وأنه ينبغي للآليات الوطنية أن تبحث عن فرص لزيادة مشاركة هذه المؤسسات. وبما أن هذه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمكن أن تقدم مساهمة قيمة في عمل

7 - واعتبروا أنه على الرغم من أن الآليات الوطنية تواصل تأييد استخدام استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني، لا تزال هذه الاستراتيجية نفسها غير مفهومة بشكل كاف، مما حال دون الاستفادة بشكل كامل من ميزتها القادرة على إحداث تحولات جذرية. ولذلك، من الضروري بذل المزيد من الجهود لإضفاء طابع مؤسسي عليها في جميع السياسات والبرامج، وعلى جميع المستويات. وينبغي للآليات الوطنية أن تؤدي دوراً أقوى بكثير باعتبارها جهات محللة للسياسات ومصدراً للمعارف والخبرات لمختلف أجزاء الحكومة، لا جهات مقدمة للخدمات. وينبغي لهذه الآليات أن تقيّم الآثار المترتبة على السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال المساواة بين الجنسين، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، والطرائق الجديدة لتقديم المعونة، وأن تقدم التوجيه والمشورة في مجال السياسة العامة لمختلف الوزارات والهيئات الحكومية. وينبغي تحديد موقع الآلية الوطنية داخل الحكومة وموقع منسقي الشؤون الجنسانية في الوزارات المختصة بما يسمح لهما المشاركة في اتخاذ القرارات والمساعدة في رسم جميع السياسات. وبوسع اللجان التي تقدم المشورة إلى الحكومة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني أن تؤدي دوراً هاماً. وبوسع الأبحاث الأكاديمية أن تدعم على نحو فعال رسم السياسة العامة وتوافر الوسائل العملية والمقاييس والمؤشرات المراعية للمنظور الجنساني لقياس التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

8 - وأضافوا أن الآليات الوطنية تدعو أيضاً على نحو متزايد إلى استخدام الميزنة المراعية للمنظور الجنساني ودعمها باعتبارها وسيلة هامة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتدل التجربة على أنه ينبغي إشراك الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين في عمليات التخطيط والميزنة، ولكن يتعين على وزارة المالية أن تضطلع بالدور القيادي لكفالة الاستخدام الفعال للميزنة المراعية للمنظور الجنسي على جميع مستويات الحكومة، عن طريق إصدار مراسيم الميزانية ذات الصلة على سبيل المثال. ولذلك، ينبغي إيلاء الأولوية لتنمية قدرات موظفي الوزارة وخبراتهم الفنية. وتقدم المشاريع التجريبية في عدد من البلدان، حيث يطبق بعض الوزارات فقط بصورة أولية الميزنة

9 - وأكدوا أن التعاون والتنسيق بين الآليات الوطنية وأصحاب المصلحة المتعددين، ومن ضمنهم العناصر الفاعلة في المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات النسائية، ومؤسسات حقوق الإنسان، وكذلك القطاع الخاص، يكتسيان أهمية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولا سيما في ضوء التنوع المتزايد للآليات ذات الصلة. وعلى الرغم من وجود بعض الترتيبات المؤسسية الرسمية، يبذل العديد من هذه الجهود على نحو غير رسمي أو عند الاقتضاء. ويتعين بذل المزيد من الجهود لتعزيز قدرة التنسيق على الصعيد الوطني، وإشراك أطراف فاعلة جديدة بصورة أكثر منهجية كالقطاع الخاص، وتوثيق الصلات مع الحركة النسائية، ولا سيما الشابات والجيل المقبل من القياديات. والمطلوب تعزيز التعاطي مع الشركاء في التنمية، والشبكات الإقليمية والدولية، والأوساط الأكاديمية، دعماً للمساواة بين الجنسين. وينبغي مواصلة التشديد أيضاً على دور الرجل باعتباره مدافعاً عن المساواة بين الجنسين.

10 - وبوسع توافر الأبحاث والبيانات المفصلة حسب نوع الجنس والمؤشرات المراعية للمنظور الجنساني أن تعزز إلى حد كبير رسم السياسة العامة الهادفة وتنفيذها، ورصدها وتقييمها. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، يتعين بذل المزيد من الجهود، ولا سيما في ما يتعلق بتقييم استخدام استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وينبغي للآليات الوطنية أن تشجع جمع هذه البيانات والمعلومات، وأن تعمل على نحو أوثق مع المكاتب الإحصائية الوطنية لإعداد المنهجيات وتوسيع نطاق دورها لكفالة إتاحة